جورج قرم*

الاقتصاد السياسي والقضية العربية**

تدور هذه المقالة حول أمرين: رصد التحديات الكبرى التي تواجه العرب اليوم، والنظر في الطرائق التي استخدمها الفكر الاقتصادي العربي في التصدي لهذه التحديات. وفي هذا الميدان، رصد الكاتب ثلاث مشكلات رئيسية يواجهها العرب اليوم هي: بناء قدرة الدفاع عن النفس؛ التوزيع العادل والرشيد للموارد؛ ممارسة العلم وتنمية القدرة التقنية. ورأى الكاتب أن في معالجة هذه التحديات يكمن الرد على معوقات النمو التي تتمثل في الهوة السحيقة بين المدينة والريف، وفي تركز الثروة النفطية في بعض الأقطار العربية القليلة السكان، وفي التنمية المشوهة. علاوة على ذلك، لم يغفل الكاتب أثر العوامل الخارجية في تقرير السياسات الاقتصادية، ولا سيما في البلاد ذات النمط الريعي، الأمر الذي يجعل اقتصادات هذه البلاد مرتبطة إلى حد بعيد، بتطور أسعار النفط، وبتقلبات السوق النفطية التي باتت تؤثر مباشرة، وفي الوقت نفسه، في معدلات التنمية للبلاد العربية التي تعتمد على المساعدات من دول النفط لتعديل أوضاعها المالية، والتقليل من ضغط العجز الدائم على ميزانياتها.

أولاً: ما هي قضايا الأمة العربية؟

في القرن الماضي، ومنذ انتهاء عهد السلطنة العثمانية، قام العرب بعدة محاولات لتحقيق دولة الوحدة، إمّا لأسباب سياسية تهدف إلى التصدي للأطماع الخارجية وللاستعمار، وإمّا لأسباب اقتصادية لإيجاد سوق كبيرة يمكن أن يُبنى عليها تنمية اقتصادية شاملة. لكن أحلام الوحدة انهارت الواحدة تلو الأخرى، فعمل العديد من الاقتصاديين ورجال السياسة العرب المخلصين على إقامة تضامن عضوي بين مختلف الأقطار العربية، وأصبح الحديث يدور لا عن الوحدة، وإنما عن العمل العربي المشترك في الميدان الاقتصادي. ولم يرَ أحد من المفكرين الاقتصاديين العرب، أو لم يكن مقتنعاً بأن العمل العربي المشترك سيؤدي إلى التضامن العضوي نظراً إلى ضخامة التحديات، وإلى الخلافات المتواصلة بين الأنظمة العربية.

وأنا، كاقتصادي، أحدد ثلاث قضايا رئيسية تواجهها الأمة العربية، مجتمعة ومنفردة، بأقطارها المتناثرة:

أ ــ القضية الأولى هي أن الهدف، في رأيي، من بناء أي اقتصاد، هو بناء قدرة الدفاع عن النفس، ويجب أن يكون هذا الأمر غاية أي مجتمع واعٍ لتأمين ديمومته وحاجاته من دون الوقوع في العبودية، فبناء القدرات الدفاعية مرتبط بتأمين الحياة الكريمة. والحركات العبثية في الأقطار العربية التي تستتر في بعض الأحيان خلف الدين، والتي تقتل من المسلمين أكثر ممّا تقتل من الأعداء، هي خير دليل على هذا الفشل في بناء القدرات الدفاعية.

ب ــ القضية الثانية، والتي من دونها لا يمكن تحقيق أي تضامن مجتمعي داخل أي قطر عربي أو بين الأقطار العربية، هي التوزيع العادل والرشيد والمنطقي للثروات ولموارد الأمة.

ج ــ القضية الثالثة هي تلقي العلوم وممارستها، وتنمية القدرات التقنية الإبداعية في كل مجال من مجالات الإنتاج الحديث.

إن هذه الأهداف، أو هذه القضايا الثلاث، مرتبط بعضها ببعض ارتباطاً عضوياً، إذ لا يمكن تحقيق الواحد منها من دون تحقيق الهدفين الآخرين. وأزيد على ذلك ضرورة بناء نظام فكري متماسك يطمئن إليه جميع العرب من جميع الاتجاهات السياسية، ومن جميع المذاهب الدينية أو غير الدينية؛ ويُبنى على هذا النظام الفكري نظام معرفي يتكيّف مع حاجات الأمة، ويعكس هذه الحاجات، كما يعكس التراكم المعرفي لتجارب الأمة خلال تاريخها. ويمكن أن ينطبق هذا الأمر على أي قطر منفرد من الأقطار العربية، لكن لسوء الحظ، لا نزال نحن العرب، حتى الآن، منقسمين، وننتهج أنظمة معرفية متعددة ومتناقضة في بعض الأحيان، وأنظمة قيَمية متفرعة من الأنظمة المعرفية وهي في حالة صدام حاد أحياناً. وهذا ما يكرس استحالة بلوغ الأهداف

الثلاثة المذكورة، مع الإشارة إلى أن القضايا أو الأهداف الرئيسية الثلاثة ترجع أسبابها إلى سلسلة من التحديات الداخلية والخارجية، وفي كثير من الأحيان، إلى التشابك فيما بينها.

1 – العوامل والتحديات الداخلية

على الرغم من أننا نميل إلى نسيان التحديات الداخلية لأنها ليست سياسية الطابع، إلاّ إنها تولد العديد من الصراعات السياسية داخل الأقطار العربية وفيما بينها، وأذكر منها القضية المزمنة في منطقتنا، وهي الهوة السحيقة أو التباين بين المدينة والريف، مع أن تاريخنا هو تاريخ مدن، وليس تاريخ أرياف، كما أن الحياة الفكرية الدينية السياسية لهذه المنطقة تركزت عند أهل المدن، وعند صفوة الناس من أهلها. علاوة على ذلك، هناك التباين الشديد بين المناطق الصحراوية ببيئتها وعاداتها البدوية وبين المناطق الريفية والمناطق المدينية، وبينهما وبين المناطق الجبلية أيضاً التي لديها عقليات وأهواء وطرائق مختلفة بطبيعتها عن طرائق عيش أهل المدن أو أهل الأرياف السهلية، أكان ذلك في لبنان أو سورية أو العراق أو اليمن.

وأستطيع أن أضيف فارقاً آخر مهماً، هو التباين بين أهل الشاطئ البحري وأهل الداخل: فأهل البحر منفتحون على الخارج، وكانوا على مدى القرون على تفاعل متواصل مع الحضارات الأخرى عبر الاتصال التجاري والثقافي واللغوي مع سائر العالم، في الوقت الذي كانت مناطق أُخرى منغلقة على نفسها. بالإضافة إلى ذلك، هناك في قلب أنظمة الحكم العربية، وهي متمركزة في المدن، فارق شاسع بين أهل الوجاهة السياسية والمالية والتجارية والدينية، وبين عامة الشعب. وقد زادت المشكلة اليوم تعقيداً، إذ أصبحنا نعاني ترييف أطراف عواصمنا، فكل مدينة، أو عاصمة مهمة إقليمياً، لها مركز تاريخي وتجاري مرموق، وفيها بنايات شاهقة وحديثة، لكن يوجد حولها أحزمة بؤس. وهذا المشهد نراه في مناطق أُخرى من العالم أيضاً، وخصوصاً في أميركا اللاتينية.

وأخيراً، لدينا تحدٍّ إضافي هو تركز الثروة النفطية في بعض الأقطار العربية القليلة السكان، وعدم وجودها في الأقطار الأُخرى، لا بل انعدام وجود مواد أولية لها أي قيمة تُذكر في بعض الأحيان. ففي القرن الماضي والقرن التاسع عشر كان هناك القطن، لكن الطاقة اليوم أصبحت هي الثروة الأساسية التي تنتج ثروات مالية كبيرة وضخمة زادت في انعدام العدالة في توزيع الثروات والممتلكات والدخول. يضاف إلى ذلك الفشل في بناء صناعات حديثة في العالم العربي سواء أكانت حربية، أم تجهيزية، أم استهلاكية، وهو ما يفسر قلة التبادل التجاري والتردي المحزن للتجارة البينية بين الأقطار العربية، إذ تتراوح نسبتها ما بين 7% و12% من مجمل مبادلات الأقطار العربية مع الخارج. وهذا الأمر إن دلّ على شيء، فإنما يدل على أن العرب لا ينتجون السلع الاستهلاكية الرئيسية التي نستعملها في الحياة اليومية.

هذه العوامل مجتمعة ولّدت "تنمية مشوَّهة" أطلق عليها الدكتور يوسف صايغ تسمية "التنمية العصية"، وهي عبارة بليغة تعكس مدى العجز الاقتصادي الجماعي العربي؛ وقد تناولتُ في إحدى مؤلفاتي إشكالية "التنمية المفقودة". وينتج من هذه التشوهات، ومن هذا العجز الجماعي، قطرياً وقومياً، عن بلوغ الأهداف الرئيسية الثلاثة التي حددتُها، نسبُ بطالة تُعَد من أعلى النسب في العالم، وهجرة أدمغة تُفرغ الأمة من قدراتها الفكرية والعلمية التي من دونها لا يمكن إعادة بنائها. وهذه حلقة مفرغة أوجدناها نحن العرب بأيدينا.

2 – العوامل والتحديات الخارجية

عند الحديث عن الصعوبات الخارجية، لا بد من الإشارة إلى إرث الاستعمار، ففي منطقتنا العربية خصوصية في الإرث الاستعماري تجسدت في زرع الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي، مع أننا، لسوء الحظ، نرى أن بعض المفكرين، وبعض الأنظمة، لا يريان في هذا الكيان مصدراً لمشكلات عديدة في هذه الأمة. بالإضافة إلى ذلك، زرع الاستعمار ما يمكن أن نسميه المنطق القطري، أي الأنانية القطرية التي تحولت إلى "قومية" قطرية، فأصبح لدينا "قوميات" قطرية تحتوي على "قوميات" مذهبية، أو "قوميات" عرقية نشهد بروزهما اليوم، كما نشهد استمراراً للتبعية تجاه المستعمر القديم، نظراً إلى انكشاف كل قطر بمفرده في غياب دولة الوحدة، أو دولة الآليات التي تسمح بالتضامن العضوي بين الأقطار العربية. ولهذا السبب، تبقى الأنظمة العربية في حالة توتر، وتنعدم ثقتها بقدرتها على السيطرة على الأوضاع الداخلية، الأمر الذي يدفعها إلى التبعية للقوى المهيمنة في المنطقة من أجل تأمين استمراريتها.

أ – الأطماع في خيرات الأمة

كان للاستعمار أطماع في خيرات الأمة، وهي أطماع لا تزال مستمرة تحت ستار العولمة ومنطقها، إذ إن في نظام العولمة مَن يحصل على الطاقة يصبح لديه ميزة تفاضلية كبيرة، ونحن طبعاً لا نستعمل هذه الميزة التفاضلية لإطلاق حركة تصنيع لأن معظم إنتاج الطاقة مصدَّر إلى الخارج ولا يتم استغلاله في داخل الأقطار العربية وتوظيفه في عملية التنمية فيها. فلو صدَّرت بريطانيا 90% من إنتاج ثروتها الفحمية إلى دول أُخرى، فهل كانت الثورة الصناعية ستبصر النور فيها؟

ب – النمط الريعي في التنمية

إن تصدير نفط العرب إلى الخارج يعيد إنتاج المشكلات نفسها التي تتلخص فيما أُسميه تكريس

النمط الريعي في النمو الاقتصادي الذي يجعل من الاقتصادات العربية اقتصادات متكلة اتكالاً مطلقاً، أو مرتهنة ارتهاناً مطلقاً بتطورات أسعار النفط. والمشكلة المتفرعة من هذا النمط هي أنه حتى الاقتصادات العربية التي ليس لديها نفط، أصبح نموها مرتبطاً بتطور أسعار النفط، وذلك بسبب هجرة العمالة إلى الدول العربية المنتجة للنفط منذ حدوث الانفجار الكبير في أسعار النفط في بداية السبعينيات من القرن الماضي، وقيام الثورة النفطية؛ وعندما تعود أسعار النفط إلى الانخفاض انخفاضاً ملحوظاً يعود العاملون في الدول المصدِّرة للنفط إلى أوطانهم. وحتى مساعدات الدول النفطية التي أصبح بعض الدول العربية الفقيرة يعتمد عليها، باتت تتأرجح بحسب تطور أسعار النفط، وبحسب يسر ميزانيات دول الخليج.

3 – ارتباط العوامل الداخلية بالعوامل الخارجية

من خلال ما تقدم، نرى ارتباط التحديات الداخلية بالتحديات الخارجية، مكونة حلقة مفرغة أنتجت نموذج تنمية عصية، أو تنمية مفقودة، أي تنمية مستحيلة إذا ما أُخذت كلمة تنمية بمعناها الحقيقي، أي ازدهار فئات المجتمع كله وتماسكه، وتعزيز القدرات الدفاعية، وتنمية القدرات الإنتاجية، وإبقاء العقول العربية متجذرة في الوطن. لكن التشوه الأكبر في هذه الحلقة المفرغة يكمن في التعامل مع عقول أولادنا على أنها بديل من النفط، أي مصدر ريع مالي، فيتم تصديرها إلى الخارج كي تدر علينا تحويلات مالية، موجدين بذلك عنصراً إضافياً لما أُسميه اقتصاد الريع.

وبهذا المنطق الأناني القصير النظر تذهب قدرات الأمة هدراً، إذ تحصل الدول القطرية عبر التحويلات، على فتات القيمة المضافة الناتجة من القدرات البشرية والعقول العربية، بينما يستفيد من الجزء الأكبر من هذه القيمة المضافة البلدُ المضيف وليس البلد الأصل والدولة الأصلية، والأهل، وهم الذين تكبدوا تكاليف تربية أولادهم في أعلى المستويات علماً وكفاءة.

ثانياً: قصور الاقتصاد السياسي العربي في تناول قضايا الأمة

تطورت أدبيات الاقتصاد السياسي العربي عبر مرحلتين أساسيتين طغى في الأولى العنصر السياسي على العنصر الاقتصادي، بينما انعكست الآية في المرحلة الثانية التي لا نزال نتخبط فيها، إذ أصبح الاقتصاد النظري والكمّي والشكلي يهمّش العنصر السياسي، أو يهيمن عليه.

أ – مرحلة طغيان العنصر السياسي والنظري على العنصر الاقتصادي الواقعي والتنظيمي

عند عرض أهم قضايا الفكر الاقتصادي التي تم طرحها خلال عصر النهضة منذ بدايتها في القرن التاسع عشر، ومن ثم خلال عصر القومية العربية المتجسدة في أدبيات مختلف الأحزاب السياسية المنادية بوحدة الأمة، نلاحظ أن هذه المرحلة تميزت بالسمات الرئيسية التالية:

- انقسام حاد بين أنصار الرأسمالية وأنصار الاشتراكية.
- الإيمان الدوغماتي بأن التنمية لن تتحقق خارج إطار الوحدة العربية الكاملة الاندماجية الطابع.
- عدم ربط قضايا التربية بقضايا توطين العلم والتكنولوجيا.
- الإيمان الساذج بأن تلك القضايا تُحل تلقائياً عبر توطيد نظام قانوني – اقتصادي رأسمالي أو اشتراكي.
- منطق المطالبة بتعديل أسعار المواد الأولية والنفط بشكل خاص، من أجل زيادة الموارد المالية، ولشراء المزيد من التجهيزات الرأسمالية ذات المحتوى التكنولوجي العالي.
- إلقاء التهم على الشركات المتعددة الجنسية والقوى الاستعمارية لمنعها الأقطار العربية من الحصول على التكنولوجيا، وعدم الأخذ في الاعتبار تجارب الدول الأخرى التي نجحت في اكتساب العلم والتقنيات الصناعية الحديثة مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان ومالطا وسنغافورة، على الرغم من قلة مواردها الطبيعية وتأخرها الاقتصادي قياساً بالدول المتقدمة صناعياً.

لقد تميزت القضايا المطروحة في ساحة الفكر الاقتصادي العربي خلال هذه الفترة بالأمور الشكلية بصورة خاصة، وانحصرت نوعاً ما في التحيز إلى أحد الأنظمة الاقتصادية في العالم، وفي الخيار بين أنظمة اشتراكية الطابع أو رأسمالية، من دون دراسة أوضاع وآليات الثورات الصناعية في العالم، سواء في أوروبا أو اليابان أو في دول شرق آسيا. وبسبب هذه الفجوة المعرفية وقعنا في نوع من الأدلجة للاقتصاد السياسي العربي إلى أبعد الحدود، حتى إن رواد النهضة العربية أمعنوا في التحيز إلى أحد النموذجين الاقتصاديين، عبر التحمس لهذه أو تلك من المدارس الأوروبية في الاقتصاد السياسي.

علاوة على ذلك، كان هناك في الفكر الاقتصادي السياسي العربي فكرة وسواسية سعيتُ من دون جدوى إلى مقاومتها، وظهرت بعد أن أخفقت جهود تحقيق الوحدة العربية. وقد تجسدت هذه الفكرة في الإيمان الدوغماتي بأنه من دون تحقيق دولة الوحدة تصبح التنمية مستحيلة في الأقطار العربية منفردة. وكم من مناقشات دامت ليالي مع أصدقائي القوميين في هذا الموضوع، لكن المقولات الماركسية والرأسمالية بأنه كلما كبرت السوق توافر إمكان التصنيع، كانت تطغى على

التصور الاقتصادي. وأنا لست مقتنعاً بهذا الطرح لأن العديد من التجارب التاريخية تدل على أن دولاً صغيرة المساحات وقليلة عدد السكان مثل البرتغال وهولندا والدانمارك في أوروبا، أحدثت تطويراً كبيراً في اقتصادها قبل الثورات الصناعية التي جرت في الاقتصادات الكبيرة الحجم مثل إنكلترا أو فرنسا. ولهذا، لم أكن أرى أن السوق الكبيرة هي الشرط المسبق الذي يؤمّن فعلاً تملّك التقنيات لإطلاق حركة تصنيعية، وخصوصاً أن الحركة التصنيعية لا يحركها بشكل آلي وجود السوق، لأنها إنما تنجم، داخل المجتمع بكل فئاته، عن الترقي في العلوم والتقنيات، وعن ممارسة جماعية للعلم والتكنولوجيا. ومهما تكن السوق كبيرة فإنها ستبقى سوقاً متخلفة تستورد من الخارج السلع ذات الجودة العالية في غياب مثل هذه الممارسة.

وعلى الرغم من قوميتي، فإنني أرى أن الحديث عن عدم إمكان تحقيق التنمية من دون الوحدة هو موقف غير دقيق، وثمة أمثلة إضافية حديثة لذلك مثل سنغافورة وتايوان وإيرلندا وسويسرا وهونغ كونغ. وقد أضرت هذه العقلية كثيراً بالتفكير الاقتصادي العربي لدى جزء كبير من الاقتصاديين العرب، واختلطت الأمور، إذ رأى العديد من هؤلاء الاقتصاديين أن السبب الجوهري في النجاح الاقتصادي إنما يكمن في شكل النظام الاقتصادي لا في جوهره. وهذا الالتباس أُضيف إلى المجادلات التي كانت تدور في أوساط الاقتصاديين العرب بين أنصار الليبرالية المؤيدين لترك الحرية الكاملة للقطاع الخاص، وهنا لا بد من أن أذكر الدكتور سعيد النجار الذي كان يتزعم هذا التيار، وبين أنصار التوجه الذي يؤيد الدور الرئيسي للدولة في إطلاق عملية التنمية.

من خلال تجربتي ومناقشاتي في السبعينيات بصورة خاصة، عندما ساهمتُ بأعمال الفريق الذي هيأ الأوراق التي قدمها الرئيس الراحل هواري بومدين للجمعية العامة الاستثنائية للأمم المتحدة التي طالبت دولُ عدم الانحياز في سنة 1974 بعقدها، والتي عُقدت بعنوان "النفط والمواد الأولية: نحو نظام اقتصادي دولي أكثر عدالة"، لاحظتُ أن المنطق وراء هذه المطالبة كان يتبلور بتعظيم إيرادات قطاعات الاقتصاد الريعي لاستعمالها في شراء التكنولوجيا من الدول الأكثر تقدماً. وهذا منطق خطأ لأن التكنولوجيا ليست سلعة يمكن أن نشتريها من غيرنا، وإنما هي ممارسة، والعلم ممارسة، والحصول على التكنولوجيا يأتي من تنظيم مجتمعي يؤمِّن هذه الممارسة الجماعية.

وثمة أدبيات غنية عن اقتصادات شرق آسيا بشكل خاص، تفيد بأن لا قوة في العالم، بما فيها النظام الدولي لحماية الملكية الفكرية، تحول دون إمكان اختراق أي احتكار في تملك العلم والتكنولوجيا إذا ما توفرت إرادة تملّك العلم والتقنيات المتفرعة من العلوم. والبرهان على صحة هذا القول أن هذه الدول وصلت، ومن دون ضجيج واحتجاج علني على الممارسات الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات، إلى مستوى رفيع في العلم والتكنولوجيا، في حين أننا كعرب كنا ننتقد ونلعن الشركات المتعددة الجنسيات ونتهمها بحجب التكنولوجيا عنا. ولنأخذ مثال تايوان وسنغافورة وإيرلندا، فهذه الدول الصغيرة من حيث المساحة وعدد السكان، ماذا أصبحت اليوم؟

وبذريعة استيراد التكنولوجيا إلى الوطن العربي، ارتُكبت الجرائم بحق الأدمغة العربية، لأن الخبرات العلمية والتقنية العربية هاجرت، ولا تزال، بحيث أصبح هناك قلة اهتمام بآليات توطين وتلقين التكنولوجيا كممارسة مجتمعية منتظمة ومخطط لها. وقد تحدث في هذا الموضوع الدكتور أنطوان زحلان، وله كتابات طليعية في هذا السياق، إلاّ إن هذه الكتابات لم تؤثر في توجهات الاقتصاد السياسي العربي كما وصفتُها سابقاً.

ب ـ مرحلة طغيان الاقتصاد على السياسة

بعد فشل التجارب الوحدوية العربية، وحدوث تباين حاد في مستويات الموارد المالية المتاحة بين الأقطار العربية المصدِّرة للنفط والأقطار العربية الأخرى، وبعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وقع انقلاب كبير في موازين القوى بين الاقتصاديين العرب، وأصبحت المدرسة الاقتصادية الليبرالية العربية منتصرة في المجادلات، وعمَّ الفكر النيوليبرالي بسرعة فائقة، وانخرط جزء كبير من الاقتصاديين العرب في تطبيق إجماع واشنطن (The Washington Consensus)، الأمر الذي ساعد في تعميم نموذج الاقتصاد الريعي الذي يعمق الاختلالات والتشوهات وسوء استعمال مصادر الريوع، وأهمها:

- الريع النفطي.
- الريع العقاري، ولا سيما في العواصم الكبرى والمناطق السياسية الرئيسية.
- ريع المساعدات العربية والدولية.
- ريع تحويلات المغتربين، وهو ريع متفرع من الريع النفطي في جزء كبير منه.

وفي هذه المرحلة الثانية التي تكرَّس فيها طغيان الاقتصاد النظري الكمي النيوليبرالي على الاقتصاد السياسي العربي، غاب تماماً الهمّ السياسي في معالجة الأمور الاقتصادية، وانعكست الصورة تماماً، فلم تعد السياسة أو الوحدة العربية أو أي من هذه الأمور تحتل صدارة اهتمامات الاقتصاديين العرب الذين انخرطوا وانشغلوا بتأسيس دعائم النظام النيوليبرالي في البلاد العربية، وبتحرير الاقتصادات العربية من القيود، وأصبح الشيطان الأعظم في نظر هؤلاء هي الدولة ودعمها لأسعار المواد الأساسية الغذائية أو تلك المتعلقة بالطاقة،

للحفاظ على حد أدنى من مستوى المعيشة لدى الفئات الفقيرة، وأصبح الإيمان بمعجزات السوق نوعاً من اللاهوت الجديد، وأنها الحل الأمثل لجميع المشكلات، وأنها تقوم بضبط نفسها بنفسها.

وقد جاءت الأزمة المالية العالمية الأخيرة كي تدحض سخافة هذه النظريات النيوليبرالية كلها، لكن لسوء الحظ، فإن الجزء الأكبر من الاقتصاديين العرب من الجيل الشاب، وخصوصاً أولئك الذين ليس لديهم خلفية تلك المرحلة التي مر بها الجيل الذي سبقهم بنضالاته وهمومه، أصبح يؤمن بأن الحل الوحيد لمشكلة الاقتصادات في العالم العربي هو تحريرها، واهتم بتبيان فوائد أنظمة السوق. وهذا بكل تأكيد لم يؤدِّ إلى نتيجة، فقد نقلت عمليات الخصخصة، في كثير من الأحيان، احتكاراً كان في يد الدولة في عديد من الدول العربية إلى احتكار في يد قلة، وحتى في يد شركة واحدة في بعض الأحيان؛ وأنا لست معادياً للخصخصة، لكن الخصخصة لها شروطها وبيئتها لتكون مفيدة وفعّالة.

من وجهة نظري، فإن تحرير الاقتصادات – وأنا لست ضد ذلك – بالطريقة التي تمّ بها، دعَّمت بقوة عناصر اقتصاد الريع في المنطقة العربية ببنيتها الاقتصادية الأساسية، ولم تؤمِّن دفعة تصنيعية، ولا سيما أن الاستثمارات الأجنبية – وهي في معظمها استثمارات بينية عربية – لم تموِّل وتوسِّع قطاعات صناعية توفر فرص عمل عديدة. فالإحصاءات والمؤشرات كلها تدل على أن 80% من تلك الاستثمارات مركزة في القطاع العقاري وفي المشاريع العقارية العملاقة وفي القطاع التجاري وفي قطاع المال والمصارف، وأن لا استثمارات حقيقية في الزراعة أو الصناعة أو الخدمات ذات القيمة المضافة العالية. وهنا، لا أضع اللوم على رجال الأعمال العرب لأن مصادر الربح الأعلى مركَّزة في هذه القطاعات، الأمر الذي يبرر توجههم إليها، كما أن المناخ والبيئة والثقافة الاقتصادية السائدة، أمور كلها تدعم ميل هؤلاء إلى هذه القطاعات، فضلاً عن أننا، في معظم الأحيان، نرى أن الأنظمة الضريبية تدعم هذه القطاعات على حساب القطاعات الإنتاجية، فلا ننسى الريع العقاري وما ولّده في المنطقة، ولا يزال، من ثروات لا تطالها الضريبة إلاّ بشكل هامشي وبسيط.

والريع ظاهرة طبيعية في الحياة الاقتصادية لكن المشكلة تكمن في كيفية استعماله وتوزيعه: أين تذهب الأرباح الناتجة منه؟ أين تُستثمر؟ هل تستثمر لإجراء عملية التراكم المعرفي وتراكم الخبرة في القطاعات التي لم ندخل إليها إلاّ بشكل هامشي أو فرعي؟ هل تُستثمر لإبقاء الكفاءات العربية في وطنها، أم أنها، بالعكس، تُستثمر في تطوير جامعات تصبح هي الممر الواسع لهجرة الأدمغة؟ والجدير بالإشارة هنا، هو أن الجامعات العربية اليوم تتسابق فيما بينها كي تهيئ الطلاب للهجرة إلى الخارج، بل إن حتى اختيار مواد التعليم يوجهها الطلب الخارجي على الاختصاصات، وليس الطلب الداخلي.

ثالثاً: نحو تجاوز ثقافة الريع

أعود لأؤكد أننا نعيش في مجتمعات ريعية تستعمل الريوع استعمالاً سيئاً، وثمة أيضاً اتكالية على المساعدات الخارجية الرسمية (على الرغم من أهميتها في تمويل مشاريع بنية تحتية لدى الدول التي ليس لديها موارد ذاتية كافية). لكن هذا أمر غير طبيعي بعد هذه العقود كلها من الجهد التنموي، ومن تلقي شتى أنواع المساعدات والتحويلات المالية، إذ ما زال هناك دول عربية عديدة، خيراتها جمة، تعتمد على المساعدات الخارجية وتحويلات المغتربين. وهذا الوضع يحول دون القيام بتغيير المنهج الاقتصادي الذي نعمل به.

قصارى القول أن المطلوب هو تغيير ثقافتنا الاقتصادية، فنحن لا نستطيع أن نكمّل المسار بالثقافة الاقتصادية المتدنية التي نتفاخر بها، وخصوصاً عندما نعتبر أن تحويلات المغتربين شيء عظيم، إذ إنها ليست كذلك، ولنذكر أولاً المعاناة الإنسانية في عملية الهجرة، فآلاف العائلات مشتتة ومشرذمة في أنحاء العالم كافة. فما السبيل إذاً إلى إقامة مجتمع متماسك وقوي في أوضاع مماثلة؟ لقد ذكر الدكتور أنطوان زحلان أن نسبة هجرة الأدمغة لدينا نحن كعرب هي أربع أو خمس مرات أكثر ممّا هي عليه في الهند والصين معاً، ونحن ننظر في ثقافتنا الاقتصادية إلى تحويلات المغتربين على أنها إنجاز اقتصادي كبير، بينما هي دليل صارخ على الفشل الاقتصادي في عدم تمكّن الدولة من سد حاجاتها بطريقة تغنيها عن تصدير أثمن قيمة لديها وهي أدمغة أبنائها، فتصدّرها إلى الخارج. فإذا أردنا أن نبني اقتصاداً سياسياً مغايراً، فهذه الظاهرة هي من القضايا الأساسية التي يجب أن تُناقش بكل جدية، وهي كانت تُناقش فعلاً في السبعينيات على عكس حالنا اليوم، إذ أصبحت الأدبيات العالمية تعتبر أن ظاهرة الهجرة هي ظاهرة عظيمة وجزء لا يتجزأ من العولمة.

علاوة على ذلك، أصبح هناك قبول وتسليم بقضية انتشار الفساد في الحياة الاقتصادية، والذي أصبح جزءاً من الحياة الاجتماعية. وأنا، وبواقعية مزعجة، أقول إن هناك نوعاً من الفساد يمكن أن ينتشر ضمن إطار اقتصاد ديناميكي إنتاجي، لكن في هذه الحال، لا يُحدِث عبءُ اقتطاع ريوعه ضرراً كبيراً على الاقتصاد، في حين أن انتشار الفساد في اقتصادات يكون أداؤها سلبياً وإنتاجيتها متدنية يصبح عبئه مفاقمة لإعاقة النمو. فإذا حدث الفساد في بيئة غير منتجة، عدنا إلى الوضع الذي كان سائداً في القرون الوسطى عندما كان الأمراء

والإقطاعيون هم المستبدون ويحتكرون الريع الزراعي والعقاري ويستعملونه للإنفاق الفاحش، أو للإنفاق على الجيوش. لكن هذا الزمن مضى، ونحن اليوم في مرحلة جديدة وفي زمن جديد.

الخاتمة: ضرورة تغيير الثقافة الاقتصادية العربية

إذا أردنا أن نقوم ببناء اقتصاد سياسي عربي متين ومتكيِّف مع حاجات الأمة وأهدافها، فيجب أن نغيِّر ثقافتنا الاقتصادية، وأن يرتكز هذا البناء على نظام معرفي جديد، متكامل ومتماسك، ويخلق تلاحماً مجتمعياً داخل كل قطر وبين الأقطار العربية، للخروج من السكون العلمي والتكنولوجي.

وفي غياب ذلك، فإن هذه الأمة ستبقى عرضة لشتى أنواع عدم الاستقرار والأعمال العنفية والإرهابية، وخاضعة لهيمنة الخارج بأشكال متعددة، وسنشهد تمادياً للوحشية الصهيونية بشكل مقزز. فمَن يشاهد الإجرام الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني على يد الاحتلال، ويرَ أن هذا المشهد يمر من دون حساب أو عقاب، عليه أن يعي أن مردّ ذلك هو إلى عدم وجود قدرات دفاعية ذاتية. وبما أن مثل هذه القدرات الدفاعية غير موجود، فإن بعض الأنظمة العربية يصف حركات المقاومة بأنها تعمل ضد مصالح الشعب الفلسطيني. لقد وصلنا إلى درجة صرنا فيها نقول أننا نريد مساعدة المحتل ليكمل احتلاله، لأنه ممنوع ممارسة المقاومة.

وهنا نرى أن السياسة والاقتصاد مرتبطان أشد الارتباط حتى بموضوع إنقاذ فلسطين، والقضايا التي أثرتُها في هذه المقالة، إذا ما أُخذت بعين الاعتبار، خير مثال لذلك. وأنا أعتقد أن الوقت حان كي تتم إعادة النظر في عجزنا عن بناء اقتصاد سياسي عربي، وأن على مثل هذا الاقتصاد السياسي العربي الجديد أن يأخذ في الاعتبار تشوهات ومكامن الضعف في الاقتصاد الحقيقي، ويعالجها بشكل جدي، ويساهم بالتالي في إحداث تغيير في الثقافة الاقتصادية السياسية السائدة، وكذلك في إنشاء نموذج تنموي بديل يُخرج الوطن العربي من الوضع السيئ الذي يتخبط فيه وراء مظاهر الرقي الشكلي والثروات الهائلة المكدسة لدى البعض، أو المتمركزة في الأحياء الراقية من العواصم العربية وأهم المدن الأخرى في أقطارها.

إلاّ إن هذا النموذج يجب أن يُبنى على تحقيق العدالة الاجتماعية وتعبئة الموارد البشرية والمادية العربية من أجل بناء اقتصادات لا تُرتهن معدلات النمو فيها بتطور أسعار النفط عالمياً، ولا يكون الاعتماد على الخارج هو القاعدة الأساسية لتأمين الحاجات الأساسية الغذائية والصناعية والدفاعية للأمة العربية، وذلك تفادياً للضغوط ولابتزاز الدول الكبرى وإسرائيل، وتجنّباً لتكريس مصالحها على حساب مصالح أمتنا العربية ونموها وتطورها. ■

(*) أستاذ جامعي، ووزير أسبق للمالية في لبنان.

(**) محاضرة أُلقيت في عمّان في كانون الأول/ديسمبر 2009، في ندوة برهان الدجاني السنوية التي نظمتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية بالتنسيق مع "المركز الأردني لأبحاث وحوارات السياسات".